



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economic Sciences**  
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The effect of the qualitative characteristics of accounting information in  
reducing the asymmetry of accounting information**

**An analytical study of the opinions of a sample of academics in the  
Kurdistan Region of Iraq**

Karmand Saeed Omer\*, Dler Mousa Ahmed

College of Administration and Economics, Salahaddin University-Erbil

**Keywords:**

Information asymmetry, qualitative characteristics of accounting information.

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 05 Dec. 2022

Accepted 14 Dec. 2022

Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE  
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**\*Corresponding author:**

Karmand Saeed Omer

College of Administration and  
Economics, Salahaddin University-Erbil



**Abstract:** The research aims to show the impact of the quality characteristics of accounting information in reducing the asymmetry of accounting information. A descriptive analytical approach was followed, and in order to achieve the goal of the research, the questionnaire was designed and analyzed as a basic tool for research and was distributed to a sample of professors specialized in accounting working in universities and institutes of the Kurdistan Region of Iraq. (50) copies of the questionnaire were distributed (45) and (43) of them were valid as they were analyzed by the ready-made statistical program SPSS. The research reached a set of conclusions indicating a significant relationship between the independent variable qualitative characteristics of accounting information and reduce asymmetry information as a dependent variable. The research also recommended several recommendations, the most important of which is the need to expand the base of disclosure and increase accounting information in the context of reducing the level of information asymmetry in order to equal access to appropriate information about investments and financial markets that lead to the optimal use of available resources.

## تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين في إقليم كردستان العراق

دلير موسى أحمد

كارمند سعيد عمر

كلية الإدارة واقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل

### المستخلص

تهدف البحث إلى بيان تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولأجل تحقيق هدف البحث تم تصميم وتحليل الاستبانة بعدها أداة أساسية للدراسة وتم توزيعها على عينة من الأساتذة المختصين في المحاسبة العاملين في جامعات ومعاهد إقليم كردستان العراق. وتم توزيع (50) نسخة من الاستبانة استرد منها (45) وكانت (43) منها صالحة، تم تحليلها عن طريق البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتقليل عدم تماثل المعلومات كمتغير تابع، كما أوصت البحث بتوصيات عدة من أهمها ضرورة توسيع قاعدة الإفصاح وزيادة المعلومات المحاسبية في سياق تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بغية المساواة في الحصول على المعلومة المناسبة حول الاستثمارات والأسواق المالية التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

**الكلمات المفتاحية:** عدم تماثل المعلومات، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

### المقدمة:

يحدث عدم تماثل المعلومات عندما تقوم إدارة الشركة بإخفاء بعض المعلومات عن المستخدمين لأجل تحقيق عائد غير عادي على الأسهم التي يمتلكونها، مما يؤدي إلى تفوق الإدارة على الأطراف الخارجية نتيجة لاستغلال معرفتهم المسبقة بالمعلومات الخاصة، فضلاً عن التفوق على مجموعة من المستثمرين (كبار المستثمرين) (على مجموعة أخرى) صغار المستثمرين (تحقق عوائد غير عادية لصالح كبار المستثمرين).

المعلومات المحاسبية هي أحد العناصر الرئيسية التي يعتمد عليها المستثمر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية، ويستجيب المستثمرون بسرعة كبيرة لأي معلومات محاسبية جديدة يتم نشرها، وبالتالي فإن الكشف المحاسبي عن هذه المعلومات يتطلب الحاجة إلى الخصائص المحددة للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية. ولذلك، يحتاج مستخدمو المعلومات إلى معلومات أخرى، وينبغي أن يكون هناك تشابه في المعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة.

لذا تهدف هذه البحث إلى بيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

## المحور الاول: منهجية البحث

**1-1. مشكلة البحث:** تتركز مشكلة البحث في الآثار السلبية الناجمة عن عدم تناسق المعلومات عندما يكون لدى أحد أطراف العملية معلومات أكثر وأفضل من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى، مما يؤدي إلى خطر سوء الفهم وسوء لتفسير والاستدلال، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأسواق المالية وخلق فجوة بين الإدارة وأصحاب المصلحة. يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل هناك تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟

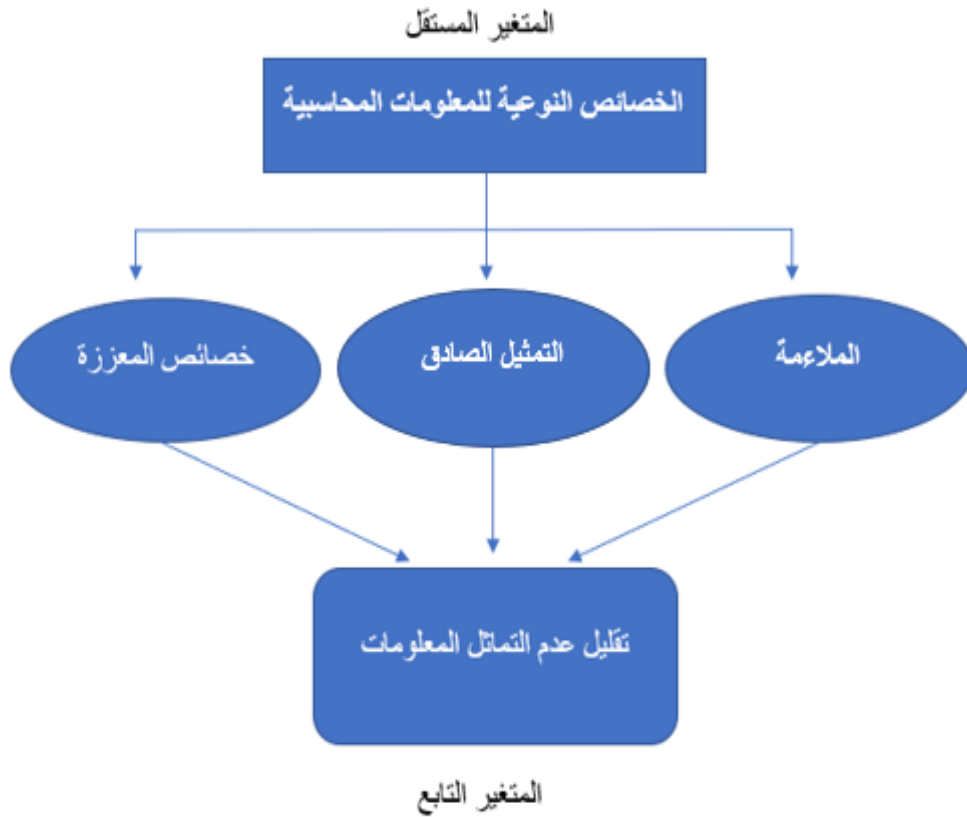
**1-2. أهداف البحث:** في ضوء أهمية ومشكلة البحث، تهدف البحث إلى تحقيق النقاط الآتية:

1. التعرف على أبعاد ومفاهيم عدم تماثل المعلومات وأثارها السلبية.
  2. التعرف على مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
  3. بيان تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
  - 1-3. **أهمية البحث:** تستمد هذه البحث أهميتها العلمية من حقيقة أنها تتناول موضوعاً مهماً جداً، وهو ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الأعمال العراقية وفي إقليم كردستان، ويمكن أن تمثل نتائج هذه البحث نموذجاً يمكن أن يساعد المختصين في هذا الموضوع.
  - 1-4. **فرضيات البحث:** ولتحقيق أهداف البحث، تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية:
- الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم التماثل المعلومات.

وتتفرع الفرضية الرئيسية الى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير لخاصية الملائمة في تقليل عدم تماثل المعلومات.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير لخاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير للخصائص المعززة في تقليل عدم تماثل المعلومات.
- 1-5. **منهج البحث:** إن منهج البحث تعتمد الى تفسير الظاهرة والكشف عن العلاقات بين أبعادها المختلفة، وايجاد التفسير العلمي والاستنتاج في ضوءها، في محاولة لتحسين وتطوير الواقع، وبناءً عليه تم اتباع المنهج الوصفي لبيان تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال مصادر المعلومات التالية:
- المصدر الثانوي (الجانب النظري):** متمثل بالبحوث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب التي تناولت هذا الموضوع في الأدب المحاسبي وكذلك المنشورات على الإنترنت حيث سيتم استخدامها لتحديد مفاهيم البحث ومشكلتها وصياغة فرضياتها .
- المصدر الاولي (الجانب التطبيقي):** اعتمد الباحثان على اختبار الفرضيات في اعداد نموذج الاستبيان وتوزيعه على عينة من الأكاديميين.
- 1-6. **مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث بشكل رئيسي من الأكاديميين المختصين لأنهم على دراية بالممارسات المحاسبية بشكل عام في البيئة المالية العراقية وإقليم كردستان، تم اختيار عينة عشوائية من الأكاديميين العاملين في الجامعات والمعاهد في أربيل.

6-1. **انموذج البحث:** لغرض تحقيق اهداف البحث، قام الباحثان بأعداد أنموذج للدراسة. وكما مبين في الشكل رقم (1).



الشكل (1): أنموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحثان.

### المحور الثاني: مفهوم عدم تماثل المعلومات

إن مفهوم عدم تماثل المعلومات له علاقة مباشرة بمفهوم المعلومة وعلى وجه التحديد المعلومة المالية والمحاسبية التي تتوفر بها المنفعة الاستعمالية وتسمى أيضا (بالقيمة المعلوماتية) في إطار التفاوت في الحصول على المعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرارات الاقتصادية. (Idiris,2013:213)

2-1. **تعريف عدم تماثل المعلومات:** يعرف بأنه " معرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية بالمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة إما بشكل يفوق تملك الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين، وإما بشكل يخفي عنهم تلك المعلومات (Meily, 2013: 25)

ويرى البعض الآخر بأنها "حيازة مستثمر أو أكثر معلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات بعد، وإن درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط مما يؤثر على قدراتهم بشأن التمييز بوضوح بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية المقرر عنها (السيد، 2005: 8).

كما عُرفت أيضاً على أنها "حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة، بشكل أكثر من حيازة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق (العرج ورشوان، 2018: 96).

كما عُرفت أيضاً بأنها "مصطلح يُراد به أن الإدارة هي أكثر الأطراف معرفة بوضع الشركة لما يتوافر لديها من المعلومات عن الموقف المالي والقيمة المستقبلية للشركة، إذ تحاول إدارة الشركة الكشف عن العديد من المعلومات ونقلها إلى السوق من خلال مصادر المعلومات الأخرى غير القوائم المالية مثل المحللين الماليين، مما يؤدي إلى وجود مستوى عالٍ من عدم تماثل المعلومات (محمد، 2017: 37).

وعُرفت أيضاً بأنها "الحالة التي يكون فيها عملية إتمام الصفقات (بيع، شراء) غير كفاء، نتيجة تمتع أحد أطراف الصفقة بميزة معلوماتية دون غيره من الطرف الآخر، وذلك بسبب موقعه التنظيمي (الإدارة، المستثمر الداخلي) (عيسى، 2008: 638).

عُرفت أيضاً بأنها "تحدث عند عدم المساواة بامتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي يمكن للإدارة تحقيق عائد غير عادي نتيجة امتلاكها ميزة معلوماتية. (ريباز، 2017: 5).

عطا على ما سبق يرى الباحثان بأن عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو (سلوك معتمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزة معلوماتية بهدف تحقيق منفعة).

وللقضاء على تلك الظاهرة فيجب على الجهات المحاسبية المهنية أن يكون لها دوراً بارزاً في إلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية وبشكل دوري حتى لا تستغل في التضليل مستخدمين.

**2-2. أنواع عدم تماثل المعلومات:** يعرض الفكر المحاسبي أن هناك نوعين من عدم تماثل المعلومات وهما (على وريبع، 2017: 25):

1. **الاختيار العكسي (والذي يركز على العلاقة بين الملاك):** الاختيار العكسي يحدث في ظل وجود فئة معينة تكون فيها المعلومات مميزة دون غيرها. وهذه الظروف تحدث بين البائع والمشتري إذ تؤدي إلى أحداث خسائر لجهة معينة، على سبيل المثال مالك الوحدة الاقتصادية يكون لديه معلومات بصدد تدهور سعر أسهم الوحدة في المستقبل، وفي الجانب الآخر المشتري ليس لديه علم بتلك المعلومات، في مثل تلك الظروف سوف يحقق المشتري الخسائر نتيجة التعامل بالأسهم.

2. **المخاطر الأخلاقية (والذي يركز على العلاقة بين الإدارة والملاك):** المخاطر الأخلاقية تحدث نتيجة إسناد إدارة الوحدة الاقتصادية إلى وكيل بقصد تعظيم الثروة، ونتيجة لفقد المعلومات الكافية، وعدم القدرة على متابعة أنشطة الإدارة بجانب وجود تعارض في المصالح بين المديرين والملاك، فإن المديرين ربما يحاولوا تعظيم مصالحهم بجانب مصالح الملاك.

**3-2. محددات ومخاطر ظاهرة عدم تماثل المعلومات:**

**3-2-1. محددات عدم التماثل:** تعد سوق الأوراق المالية الوسيلة الأساسية لجمع مدخرات الأفراد وتقديمها إلى المستثمرين لأجل تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القادمة، والذي يجب أن يعكس أسعار التوازن للأسهم كما يجب أن يتناسب عائد هذه الأسهم مع درجة المخاطر الخاصة بها والتي تتوقف على عاملين أساسيين هما (سكر، 2018: 17).

أ. مدى توافر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ب. مدى فهم وتفسير المستثمرين واستيعابهم للمعلومات.

### 2-3-2. مخاطر عدم التماثل: من أهم هذه المخاطر هي:

أ. **الخطر الأخلاقي:** يتمثل الخطر الأخلاقي بسلوك الفرد ونيته في إتمام العقد، يطلق عليه بالخطر المعنوي ويظهر غالباً بعد إبرام العقد إذا يتعلق ببعض التصرفات السلبية للأفراد والتي قد يكون لها تأثيرات عدة كما أن هذه التصرفات قد لا تكون مراقبة من طرف الوكيل وهو ما يفتح المجال أمام الانتهازية (عيسى، 2008: 640).

ب. **الاختيار العكسي:** أو الاختيار السلبي وهو ما يعني تصرف غير رشيد يولد سوء اختيار سواء من أصحاب الأسهم في اختيارهم لوكلائهم في الإدارة أو للمؤسسة في اختيار مورديها مما ينتج عنه عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة في تحقيقها لنتائج إيجابية وتعظم ثروة حملة الأسهم (علي، 2018: 43).

ج. **المساهمة في الازمات المالية:** انطلاقاً من التعريف الشائع للأزمة المالية على أنها اضطراب يحصل في أسواق المال يؤدي إلى عدم قدرة هذا السوق على التوجيه الكفء للأموال نحو أفضل الفرص الاستثمارية بسبب استفحال ظاهرتي الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية (السيد عبيد، 2008: 233).

وهناك مخاطر أخرى بسبب عدم تماثل المعلومات وهي:

أ. سوء الفهم.

ب. سوء التفسير.

ج. سوء الاستنتاج والاستدلال.

وفي حالة عدم تماثل المعلومات فإن هذا سوف يؤدي إلى مخاطر غير مرغوبة مثل ما يأتي

(المليجي والمليجي، 2014: 11).

أ. تخفيض درجة السيولة للأوراق المالية.

ب. زيادة تكاليف العمليات.

ج. صغر حجم السوق (بمعنى قلة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء).

د. انخفاض حجم العمليات وقيمتها (قيمة الأسهم المباعة والمشتريات في فترة معينة)

كل ما سبق من مخاطر ينتج عنه عدم كفاءة سوق رأس المال وانعكاس ذلك على الاقتصاد القومي كله وهذه المخاطر يمكن تخفيضها عن طريق المدخلين:

❖ تخفيض عدم التماثل في المعلومات، عن طريق زيادة مستوى الفهم المتبادل بين الطرفين (الإدارة والمساهمين).

❖ تقديم ضمان يغطي مخاطر عدم تماثل المعلومات وذلك عن طريق اقتسام المخاطرة بين الطرفين (الإدارة والمساهمين).

❖ تقديم ضمان يغطي مخاطر عدم تماثل المعلومات وذلك عن طريق اقتسام المخاطرة بين الطرفين (الإدارة والمساهمين).

2-4. الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات: إن وجود حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال سواء بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين أنفسهم يترتب عليها العديد من الآثار غير المرغوب فيها على مستوى سوق رأس المال ومستوى الشركة ويمكن توضيح تلك الآثار في

الاتجاهات الآتية (مصطفى، 2014: 25):

**الاتجاه الأول:** توجد تلك الظاهرة في كل أسواق الأوراق المالية المتقدمة منها والناشئة ولكن بدرجة متفاوتة فإن وجود حالة عدم تماثل المعلومات في السوق يمكن أن تدفع بعض المستثمرين ذوي

المعلومات الأقل نحو عدم الاستثمار إلا في الشركات التي يعرفونها جيداً وفي حالة عدم قدرتهم على تحمل تكلفة تجميع وتشغيل المعلومات الخاصة عن الشركات الأخرى ومن ثم تجنب التعرض للخسائر حال التعامل مع أسهم شركات ليس لديهم معلومات كافية عنها. مما يؤثر ذلك على درجة سيولة السوق، لذلك كلما زادت درجة تلك الظاهرة في السوق كلما انخفضت سيولة هذا السوق نتيجة انخفاض عدد الصفقات التي تحدث بالسوق، وتتوقف درجة السيولة التي تتمتع بها سوق رأس المال على حالة عدم تماثل المعلومات في هذا السوق.

ويكون هنالك تأثير سلبي على السيولة بسبب الآتي:

1. نتيجة انخفاض عدد المتعاملين بالسوق.

2. انخفاض حجم التداول:

وهذا الانخفاض اسبابه الآتي:

أ. التفاوت في القدرة على تقدير المخاطر الخاصة بالأوراق المالية، إذ تتمتع الأطراف التي لديها معلومات بالقدرة المالية على اختيار فرص الاستثمار المناسبة، بينما الأطراف التي ليست لديها معلومات فإنها تتخذ قرارات خاطئة، أو إنها تنسحب من سوق الأوراق المالية.

ب. انسحاب صغار المستثمرين الذين لم تصل إليهم معلومات خاصة في الاتجار بأسهم شركة معينة أو من سوق الأوراق المالية ككل، وهذا يحرم المستثمرين الكبار من قيمة المعلومات التي دفعوا مبالغ كبيرة في سبيل الحصول عليها.

**الاتجاه الثاني:** تمتلك إدارة الشركة عادة قدر أكبر من المعلومات بخصوص الفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحاضر وتلك المتوقع توافرها أمام الشركة في المستقبل، ففي ظل تعارض المصالح بين إدارة الشركة والمستثمرين فإن حالة عدم تماثل المعلومات في السوق يمكن أن تدفع الإدارة إلى استغلال ما تمتلكه من معلومات داخلية في عمليات التداول على الأوراق المالية للشركة وتحقيق عوائد غير عادية على حسب المستثمرين في السوق الذين لا يمتلكون مثل هذه المعلومات مما يترتب على ذلك من تأثير على كل مما يأتي: (Mayram, 2017: 25):

1. **جودة الأرباح:** تترك إدارة الربحية تأثيراً سلبياً على خاصية الجودة لما يأتي:

أ. إن رقم الربح المقرر عنه إما متحيز لأعلى وإما لأسفل، وهذا يؤثر على جودته إذ لا يعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، فضلاً عن افتقاده لخاصية الاستمرار.

ب. إن رقم الربح المقرر عنه يفتقد إلى خاصية العرض العادل إذ لا يعكس الأداء الحقيقي للشركة، وهذا يؤثر على جودته.

2. **الضرر الاجتماعي:** يترتب على إدارة الأرباح مجموعة من الأضرار الاجتماعية من أهمها:

أ. التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الاستثمارات الخاطئة في فترات التلاعب في الربح.

ب. التكاليف الاجتماعية المتمثلة في وضع قوانين حماية المستثمر.

ج. التكاليف الاجتماعية الناتجة عن حماية المجتمع من سلوك الإدارة الانتهازي.

3. **أداء الأسهم:** تترك إدارة الربحية تأثيراً سلبياً على أداء الأسهم وذلك لما يأتي:

أ. إنه في ظل اكتشافها يحدث رد فعل سلبي من قبل المستثمرين تجاه هذا السلوك مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم.

ب. إنه في ظل عدم اكتشافها تظهر سوق المال أسعار غير حقيقية للأسهم لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، وهذا يترك تأثيراً سلبياً على أسعار الأسهم في المستقبل (السيد عبيد، 2008: 235).

4. **تحقيق عائد غير عادي:** ينتج عن عدم تماثل المعلومات تحقيق عائد غير عادي لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى من خلال معرفتهم المبكرة بمعلومات عن أداء المنشأة مما يؤدي إلى ترك أثراً سلبياً على كل من المتعاملين في السوق، الشركات المصدرة للأوراق المالية (دهمش، 2003: 18).

5. **خلق فجوة بين الإدارة وأصحاب المصالح:** تحدث تلك الفجوة عندما تكون البيانات والمعلومات غير كافية بين الإدارة وأصحاب المصلحة، فعدم توضيح الإدارة لأهداف المنشأة بشكل واضح، يجعل المستثمرين غير قادرين على تحديد ما إذا كانت المنشأة حققت أهدافها المستهدفة من عدمه، مما يحدث فجوة في التقرير وفجوة في القدرة على الفهم وفجوة في المعلومات.

يستخلص الباحثان مما سبق أنه يمكن حصر آثار عدم تماثل المعلومات على مستوى رأس المال عن طريق تخفيض درجة السيولة في السوق وتخفيض كفاءة الاستثمار.

2-5. **الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين والمستثمرين:** تلعب المعلومات دوراً مهماً في سوق رأس المال، وخاصة المحاسبية منها لأنها تمكن المتعاملين في سوق رأس المال من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحدد الأسعار المناسبة للاستثمارات.

ولكن في بعض الأحيان قد تعتمد إدارة بعض الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي تمتلكها أو قد تقوم بالتأخير في الإفصاح عن التنبؤات المالية لتحقيق ذات الغرض، أو قد تحجب إدارة بعض الشركات معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسي، لأن المنافسين قد يستخدمونها في تعديل خططهم الإنتاجية أو قراراتهم الاستثمارية، ومن هنا ينشأ ما يعرف بعدم تماثل المعلومات (Hui Sung, 2014: 55).

وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والأسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقويم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه إتخاذ قرارات خاطئة (حسنيين وقطب، 2003: 355).

كما يرى الباحثان قيام مراجع مستقل بدور المراقبة التحذيرية مما يساعد في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين الوكيل (الإدارة) والأصيل (المساهمين).

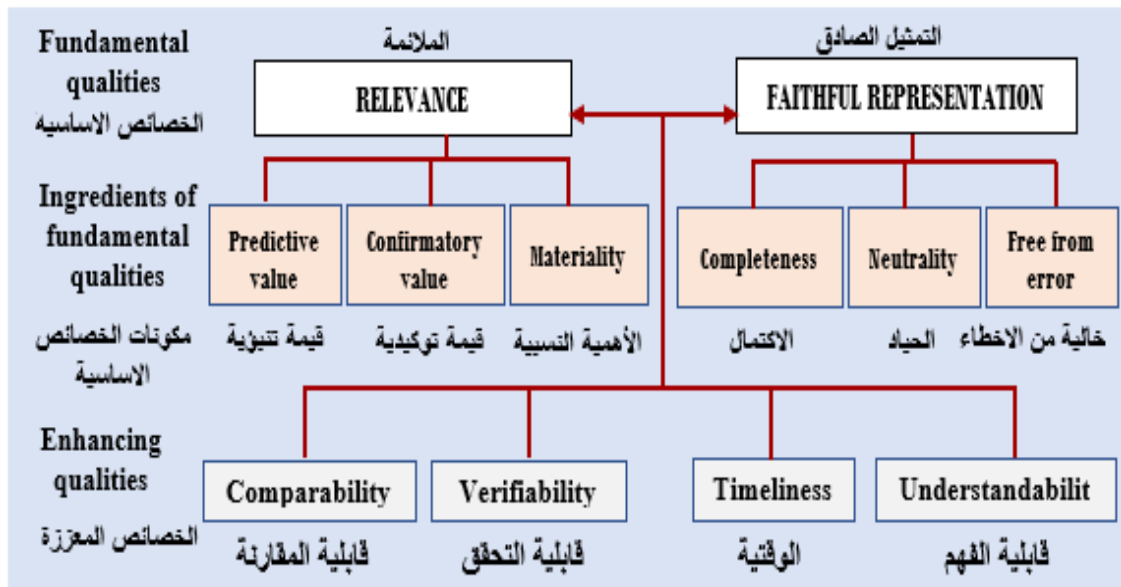
### المحور الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن مخرجات النظام المحاسبي تهدف إلى توفير وتوصيل معلومات إلى المستخدمين، أي أن الهدف الرئيسي يتمثل في منفعة المعلومات. وتهدف المحاسبة المالية إلى توفير المعلومات لغرض استخدامها في ترشيد القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، والتي تهتم المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين، ولغرض تحقيق المعلومات المحاسبية أهدافها، والتي تتلخص في هدف رئيسي هو منفعة المستخدم في ترشيد القرارات، يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص النوعية، وعطفاً على ما سبق فإن الغرض الأساسي من بيان خصائص النوعية لمعلومات هو استخدامها في قياس جودة المعلومات المحاسبية. (أبو هويدي، 2011: 19)

إن وضع المعايير المحاسبية وإعداد التقارير والبيانات المالية باستخدام هذه الخصائص الرئيسية والثانوية في الاعتبار يجعل من السهل تقييم المعلومات المحاسبية التي تنشأ من استخدام طرق محاسبية مختلفة والتمييز بين ما هو ضروري وما هو غير ضروري. وهذا يعني أنه عندما

يتعلق الأمر بأنواع وكميات المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وكيفية تقديمها، يجب تحديد البديل الأمثل للترشيد واتخاذ القرار قبل اختيار تقنية محاسبية مناسبة. وهذا يعني توفير معلومات مفيدة وهي معلومات قادرة على تلبية احتياجات مستخدميها والتأثير بشكل إيجابي على قراراتهم (محمد، 2006: 54)

إن البيان رقم (8) الذي تم إصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) من خلال المشروع المشترك في عام 2010 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" يمثل المصدر الأساسي في تطوير الممارسات والاجراءات المحاسبية وحجم ونوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، والكيفية التي يجب تقديمها لأجل أن تكون أكثر فائدة للمستخدمين (الجايوي والعبيدي، 2014: 71)، والشكل التالي يوضح التسلسل الهرمي للمعلومات:



الشكل (2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Kieso & et al, 2019: 69)

1-3. **المستخدمين للقوائم المالية** إن المستخدم يحدد ما هي المعلومات التي يحتاجها، وإن هذا التحديد يتأثر بمجموعة من العوامل منها نوع القرار الذي يتم اتخاذه، والأسلوب المتبع في اتخاذ القرار، والمعلومات التي سبق الحصول عليها من مصادر مختلفة، وامكانية متخذي القرار على التصرف. وتبين تلك الخصائص أن الادارة والمالكين في الوحدات الاقتصادية الصغيرة قد يجدون أن جزء من المعلومات الموجودة في القوائم المالية عديمة الفائدة للمستخدمين في تلك الوحدات التي لديها فهم محدود لتلك القوائم (Samah, 2015: 30).

2-3. **الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:** هي عبارة عن مجموعة من المميزات التي يتوجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، وتتمثل الخصائص الأساسية بالملاءمة والتمثيل الصادق (kieso and et al., 2012: 48):

**اولاً. الملاءمة:** إن المعلومات المحاسبية تعد ملاءمة عندما يكون لديها القدرة في التأثير على قرار المستخدمين وان المعلومات تكون ملاءمة عندما تتوفر فيها خصائصها الفرعية (القيمة التنبؤية والتأكيدية والاهمية النسبية)، إن للملاءمة قدرة في التأثير على قرارات المستخدمين. (كيسو

ووايجنت، 2005: 69)، وإن المعلومات الملاءمة هي: "تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملاءمة للأهداف، والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية، والتأثير في إتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقرارات" (إسماعيل وريان، 2012: 290).

**الخصائص الفرعية للملاءمة:** لكي تكون المعلومات ملاءمة يجب ان تتوفر فيها الخصائص الفرعية الآتية:

❖ **القيمة التنبؤية:** عند توفير المعلومات في القوائم المالية لا بد أن يكون لتلك المعلومات قدرة تنبؤية لمستقبل الوحدة الاقتصادية لأن التنبؤات تساعد متخذي القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل (الججوي والعبيدي، 2014: 72) من أجل تجنب حدوث خسائر محتملة أو لزيادة دقة المخصصات التي يجب وضعها للمستقبل لمواجهة احتمال حدوث انخفاض في الأصول أو زيادة في المطلوبات أو كليهما. فضلاً عن الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، وفق الأساليب والأدوات المختلفة للقياس المحاسبي، يتطلب اعتماد اجراءات محاسبية متنوعة تساهم في نشوء القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بأفضل شكل. مثال على ذلك هو استخدام طريقة الأسعار الحالية لقياس الموجودات الثابتة بدلاً من أسلوب التكلفة التاريخية، وكذلك طريقة السوق أو متوسط الأسعار بدلاً من طريقة الوارد يصرف أو لاً (FIFO) (النقيب، 2004: 90).

❖ **القيمة التوكيدية:** الهدف من هذه الخاصية هي تمكين قدرة متخذي القرار لتقوية التنبؤات الحالية أو تعديلها، وقياس تبعات القرار التي تم اتخاذها سابقا حيث إن المعلومات والبيانات لها قدرة معينة إذا كان يمكنها (تأكيد أو تغيير) التقييمات السابقة، وفي الواقع يوجد ربط بين القيمة التوكيدية والتنبؤية للمعلومات المحاسبية (الججوي، العبدي، 2014: 72).

❖ **الأهمية النسبية:** تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية كبيرة إذا إن حذف أو تحريف المعلومات يؤثر على قرارات المستخدمين، ومن جانب آخر، إن الأهمية النسبية تعد أحد الجوانب ذات الصلة وتعتمد على حجم أو طبيعة المفردة أو كليهما معاً، وإن هذه الخاصية لها دور مهم حيث تستخدم كمقياس في تحديد نوع المعلومة التي يراد الإفصاح عنها والتي قد تؤثر على المستخدمين في عملية اتخاذ القرار (الججوي والعبيدي، 2014: 72).

**ثانياً. التمثيل الصادق:** لأجل أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تعكس الاحداث الاقتصادية بشكل دقيق، أي يجب أن تمثل المعلومات بأمانة عن الأحداث التي وقعت فعلاً. أي يجب أن يكون هناك مستوى عالي من التطابق بين المعلومات والأحداث التي يراد الإفصاح عنها، وإن هذه الميزة ترتبط بشكل واضح بالنظريات التي تحكم القياس في المحاسبة، بمعنى آخر أن عملية القياس في المحاسبة يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز (الججوي والعبيدي، 2014: 73).

ولأجل أن تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً يجب أن تحتوي على الخصائص الفرعية الآتية:

❖ **الاكتمال:** يقصد بالاكتمال يجب أن تكون جميع المعلومات الجوهرية متاحة، حيث إن حذف أي معلومة يمكن أن يؤدي إلى التضليل والخداع وبالتالي تكون غير مفيدة للمستخدم (Kieso and et al., 2013: 49).

❖ **الحياد:** يقصد بهذه الخاصية عدم عرض المعلومات بشكل عمدي لأجل أن تخدم فئة معينة من المستخدمين. ولكي تكون المعلومات المحاسبية على درجة من الموثوقية، لا بد أن تتوفر فيها الموضوعية، أي يجب أن تخلو من التحيز لطرف معين (مطر والسيوطي، 2008: 333).

❖ **خالية من الخطأ:** يقصد بهذه الخاصية أن الاحداث قد تم ادراجها وتفسيرها بصورة دقيقة، وإن الطرق المتبعة في عملية تجميع البيانات والمعلومات قد تمت بصورة صحيحة، بمعنى آخر أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها تعبر عن الاحداث التي وقعت فعلا.

3-3. **الخصائص المعززة (غير رئيسية):** إن الخصائص النوعية المعززة تكون مكملة للخصائص النوعية الأساسية إذ تكون أكثر فائدة للمستخدمين في عملية اتخاذ القرارات، وإن الخصائص النوعية المعززة تشمل قابلية المقارنة، وإمكانية التحقق، والتوقيت المناسب، وإمكانية الفهم. (Kieso, 2019: 73)

❖ **قابلية المقارنة:** يقصد بهذه الخاصية القدرة على مقارنة المعلومات لفترة معينة مع المعلومات لفترة سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية، أو مقارنة المعلومات لوحدة اقتصادية معينة مع المعلومات لوحدة اقتصادية أخرى لفترة معينة في نفس النشاط، لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل أو تحديد المركز المالي والأداء المالي للشركة (الججوي والعبيدي، 2014: 73).

❖ **قابلية التحقق:** يقصد بهذه الخاصية وجود درجة عالية من التجانس بين نتائج القياس لمجموعة الأفراد الذين يستخدمون نفس طريقة القياس ومن المعروف أن القياسات المعدة على أساس التكلفة التاريخية يمكن التحقق منها أكثر من تلك المعدة على أساس التكلفة الحالية، لأن الأولى تعتمد على مبدأ التحقق المحاسبي الذي يتطلب عدم الاعتراف بأي مصروفات أو إيرادات حتى يتم تحقيقه بالفعل (محمد، 2006: 60).

❖ **التوقيت المناسب:** يقصد بالوقتية أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها إذا لم يتم عرضها في الوقت المطلوب، أي إن المعلومات المحاسبية التي لها علاقة بقرار معين، يجب أن تكون متوفرة للمستخدمين في الوقت المعين لكي يكون لها تأثير في القرار. لذا يعد توقيت العملية مهم عند إعداد ونشر التقارير المالية لأجل توصيل المعلومات إلى المستخدمين (إسماعيل وريان، 2012: 293).

❖ **إمكانية الفهم:** إن قدرة المستخدمين لفهم المعلومات المحاسبية تعد صفة رئيسية، لا بد أن يكون لدى المستخدمين بعض الفهم للقوائم المالية والتحليل لمعلوماتها، أي أن يكون متخذي القرارات لديهم قدرة معقولة لفهم وتحليل المعلومات الواردة في القوائم المالية، وهذا يعني أنه يجب اعداد وعرض المعلومات بشكل غير معقد لكي يتسنى للمستخدمين فهمها واستخدامها بسهولة (AI- Talabani, 2022: 16)

هذه الخاصية تعتمد بشكل أساسي على مؤشرين مهمين (النقيب، 2004: 297):

1. درجة تقديم المعلومات بطريقة واضحة وبسيطة وشفافة.
  2. مقدار المعرفة والوعي والفهم لمستخدمي المعلومات
- من خلال ترتيب أولويات مجلس معايير المحاسبة المالية، تركز الخصائص النوعية على قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على قرارات المستخدمين وإفادة المستثمر في وضع التنبؤات المتعلقة بمخاطر الاستثمار. كما استطاع صانع القرار المقارنة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأمثل بناءً على أسس علمية وحقائق تفيد المقارنة، واتضح أن توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار يتطلب درجة كبيرة من الخبرة في الفهم والاستخدام (الججوي والعبيدي 2014: 74).
- وعطفاً على ما سبق فإن الإجراءات الآتية تساهم في إمكانية فهم المعلومات المحاسبية، وهي تصنيف البيانات إلى مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمها، واستخدام عناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم، حتى تصبح قابلة للاستفادة.

### المحور الرابع: قياس المتغيرات واختبار الفرضيات

4-1. **متغيرات الاستبانة:** تتكون البحث من متغيرين اساسين هما المتغير المستقل (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، والمتغير التابع (تقليل عدم التماثل للمعلومات)، تم قياس المتغير المستقل "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من خلال (12) سؤال، حيث تم تقسيما الى ثلاث مستويات لكل مستوى أربعة اسئلة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (لا أتفق تماماً = 1، لا أتفق = 2، لا أعلم = 3، أتفق = 4 وأتفق تماماً = 5).

4-2. **اختبار توزيع البيانات:** لأجل التأكد من أن البيانات الواردة في الاستبانة تتبع التوزيع الطبيعي تم استخداما نموذج (Kolmogorov-Smirnov Test) واسلوب كاي-تربيع التي بموجبها يتم اختبار ملائمة فرضيات البحث،

4-3. **الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:** الجدول رقم (1) يمثل الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم البحث.

الجدول (1): التوزيع التكراري للخصائص الشخصية للمبحوثين

الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة
اللقب العلمي	أستاذ	2	4.65%
	أستاذ مساعد	18	42.86%
	مدرس	15	34.88%
	مدرس مساعد	8	18.60%
المؤهل العلمي	ماجستير	20	46.51%
	دكتوراه	23	53.49%
عدد سنوات الخبرة	1-5 سنوات	4	9.30%
	6-10 سنوات	8	18.60%
	11-15 سنة	20	46.51%
	16-20 سنة	8	18.60%
	21 سنة فأكثر	3	6.99%
جهة العمل	الجامعة	32	74.41%
	المعهد	11	25.59%
	المجموع	43	100

اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

### 4-4. خامساً: الوصف الإحصائي لمتغيرات الاستبانة:

**المتغير المستقل:** أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات ويتكون من (12) مفردة، وكما موضح في الجدول رقم (2) مستوى الإتفاق.

الجدول (2): البيانات الوصفية لفقرات المتغير المستقل (أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الانحراف المعياري
<b>البعد الأول: خاصية الملائمة</b>				
x1	تحسين القيمة التنبؤية يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.3194	86.39	.57718
x2	ان زيادة القيمة التأكيدية يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.1944	83.89	.64216
x3	ان فهم الاهمية النسبية يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات.	4.1250	82.50	.78610
x4	ان تحسين خاصية الملائمة بشكل عام يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.0556	81.11	.97704
	المتوسط	4.1736	83.47	0.7456
<b>البعد الثاني: خاصية التمثيل الصادق</b>				
x6	ان الحياد في اعداد المعلومات يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.1250	82.50	1.02005
x5	ان الكاملية في المعلومات تؤدي الى تقليل عدم التماثل المعلومات	3.9722	79.44	1.03423
x7	ان خلو المعلومات من الاخطاء يؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	3.9583	79.17	1.08040
x8	ان خاصية التمثيل الصادق بشكل عام تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	3.9038	78.05	1.05038
	المتوسط	3.9896	79.79	1.0462
<b>البعد الثالث: الخصائص المعززة</b>				
X9	ان توفر المعلومات في الوقت المناسب تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.1525	87.06	1.02887
X10	ان قابلية المعلومات للمقارنة تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.0972	81.94	1.03678
x11	ان قابلية فهم المعلومات تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.0556	81.11	1.07322
x12	ان قابلية التحقق تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات	4.0139	80.28	1.02769
	المتوسط	4.0799	81.60	1.0419
	المتوسط العام	4.0820	81.64	0.94456

اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاكسل

يبين الجدول رقم (2) أن المتوسط العام للمتغير المستقل بلغ (4.0820) المتمثل في (أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم التماثل) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.0820) وهذا يؤكد على إتفاق المبحوثين مع خيار (اتفق تماما وأتفق) بنسبة 81.64% وإنحراف معياري (0.94456) مما يؤكد على تقارب وجهات النظر. وحصل السؤال التاسع " ان توفر المعلومات في الوقت المناسب يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات " على أكبر متوسط بلغ (4.1522) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.1522) مع نسبة إتفاق بلغت

87.05% وإنحراف معياري بلغ (1.02887)، في المرتبة الأخيرة السؤال الثامن "أن خاصية التمثيل الصادق بشكل عام تؤدي الى تقليل عدم تماثل المعلومات" بمتوسط بلغ (3.9038) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.9038) مع نسبة إتفاق بلغت 78.05%.

#### 4-5. اختبار الفرضيات:

##### الفرضية الرئيسية:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات.  
**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات.

إن المتغير المستقل يمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفي جانب آخر المتغير التابع يمثل تقليل عدم تماثل المعلومات لذا يتم اختبار الفرضية على هذا الأساس كما مبين في الجدول رقم (3)

الجدول (3): أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات

المتغير التابع	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الارتباط	$R^2$
القيمة الثابتة	0.229	0.679	0.500	160.062	0.000	0.834	0.697
ميل الانحدار	0.989	12.661	0.000				

اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاكسل.

إن الجدول رقم (3) يبين أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تفسر 69.7% من التغيرات الحاصلة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وان قيمة (t) تساوي (12.661) وهي أكثر من قيمتها الجدولية وإن درجات الحرية تمثل 71 والتي تساوي 2.01 وهذا ما تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) هذا ما يؤكد على وجود أهمية للخصائص النوعية للمعلومات، ومن جانب آخر أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (160.062) والتي تعتبر اكبر من القيمة الجدولية المحسوبة في ظل مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 70) حيث بلغت (4.04) مما يدل على أن الانموذج الذي تم تقديره ملائم للبيانات والذي يؤكد قيمة (p) المساوية للصفر والتي هي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تمثل وجود تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات.

وإن الفرضية الرئيسية تتفرع إلى الفرضيات الآتية:

##### الفرضية الفرعية الأولى:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير لخاصية الملائمة في تقليل عدم تماثل المعلومات.

**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير لخاصية الملائمة في تقليل عدم تماثل المعلومات.

تعد خاصية الملائمة المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع تقليل عدم تماثل المعلومات لذا سيتم اختبار الفرضية على هذا الأساس كما مبين في الجدول رقم (4):

الجدول (4): تأثير خاصية الملائمة في تقليل عدم تماثل المعلومات

المتغير التابع	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الارتباط	$R^2$
القيمة الثابتة	1.403	3.784	0.000	69.423	0.000	0.706	0.498

				0.000	8.332	0.712	ميل الانحدار
--	--	--	--	-------	-------	-------	--------------

اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن خاصية الملائمة تفسر 49.8% من التغيرات الحاصلة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وإن قيمة (t) تساوي (8.332) وهي أكثر من قيمتها وإن درجات الحرية تمثل 71 والتي تساوي 2.01 والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) وهذا ما يؤكد على وجود اهمية لخاصية الملائمة، ومن جانب آخر أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (69.423) والتي تعتبر اكبر من القيمة الجدولية المحسوبة في ظل مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 70) حيث بلغت (4.04) مما يدل على أن الانموذج الذي تم تقديره ملائم للبيانات والذي تؤكد قيمة (p) المساوية للصفر والتي هي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تمثل وجود تأثير لخاصية الملائمة في تقليل عدم تماثل المعلومات.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير لخاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات  
**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير لخاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات  
 تمثل خاصية التمثيل الصادق المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع تقليل عدم تماثل المعلومات لذا يتم اختبار الفرضية على هذا الأساس كما مبين في الجدول رقم (5):  
 الجدول (5): تأثير خاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات

المتغير التابع	معاملات الانحدار	قيم-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الارتباط	R <sup>2</sup>
القيمة الثابتة	1.327	3.524	0.001	70.734	0.000	0.709	0.503
ميل الانحدار	0.721	8.410	0.000				

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن لخاصية التمثيل الصادق تفسر 50.3% من التغيرات الحاصلة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وإن قيمة (t) تساوي (8.410) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وإن درجات حرية تمثل 71 التي تساوي 2.01 والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي ادنى من مستوى المعنوية (0.05) وهذا ما يؤكد على وجود اهمية لخاصية التمثيل الصادق، ومن جانب آخر أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (70.734) والتي تعد أكبر من القيمة الجدولية المحسوبة في ظل مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 70) حيث بلغت (4.04) مما يدل على أن الانموذج الذي تم تقديره ملائم للبيانات والذي تؤكد قيمة (p) المساوية للصفر والتي هي ادنى من مستوى المعنوية (0.05) وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تمثل وجود تأثير لخاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات.

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير للخصائص المعززة في تقليل عدم تماثل المعلومات  
**الفرضية البديلة:** يوجد تأثير للخصائص المعززة في تقليل عدم تماثل المعلومات  
 إن الخصائص المعززة تمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع تقليل عدم تماثل المعلومات لذا يتم اختبار الفرضية على هذا الاساس كما مبين في الجدول رقم (6):  
 الجدول (6): أنموذج تأثير الخصائص المعززة في تقليل عدم تماثل المعلومات

$R^2$	الارتباط	قيمة-p	F	قيمة-p	قيم-t	معاملات الانحدار	المتغير التابع
0.497	0.705	0.000	69.032	0.000	4.395	1.555	القيمة الثابتة
				0.000	8.309	0.695	ميل الانحدار

اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج احصائي.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الخصائص المعززة تفسر 49.7% من التغيرات الحاصلة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وان قيمة (t) تساوي (8.309) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وإن درجات الحرية تمثل 71 والتي تساوي 2.01 والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) وهذا ما يؤكد على وجود أهمية الخصائص المعززة، ومن جانب آخر ان قيمة (F) المحسوبة تساوي (69.032) والتي تعد اكبر من القيمة الجدولية المحسوبة في ظل مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 70) حيث بلغت (4.04) مما يدل على أن الانموذج الذي تم تقديره ملائم للبيانات والذي تؤكد قيمة (p) المساوية للصفر والتي هي ادنى من مستوى المعنوية (0.05) وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تمثل وجود تأثير للخصائص المعززة في تقليل عدم تماثل المعلومات.

### المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

#### اولاً. الاستنتاجات:

- أ. الاستنتاجات العملية: أكد الجانب العملي على جود تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع وكما يأتي:
  1. يوجد تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل عام في تقليل عدم تماثل المعلومات حيث إن قيمة (t) تساوي (12.661) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ما تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، ومن جانب الآخر أن قيمة (F) المحسوبة تساوي 160.062 والتي تعد أكبر من قيمتها الجدولية (0.05).
  2. يوجد تأثير لخاصية الملاءمة في تقليل عدم تماثل المعلومات، حيث إن قيمة (t) تساوي (8.332) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) ومن جانب آخر ان قيمة (F) المحسوبة تساوي (69.423) والتي تعد أكبر من قيمتها الجدولية (0.05).
  3. يوجد تأثير لخاصية التمثيل الصادق في تقليل عدم تماثل المعلومات، حيث إن قيمة (t) تساوي (8.410) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أدنى من مستوى المعنوية (0.05)، ومن جانب آخر ان قيمة (F) المحسوبة تساوي (70.734) والتي تعد أكبر من قيمتها الجدولية (0.05).
  4. يوجد تأثير للخصائص المعززة بشكل عام في تقليل عدم تماثل المعلومات، إذ إن قيمة (t) تساوي (8.309) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والذي تبينه قيمة (p) التي تساوي صفر وهي أدنى من مستوى المعنوية (0.05) ومن جانب آخر ان قيمة (F) المحسوبة تساوي (69.032) والتي تعد أكبر من قيمتها الجدولية (0.05).
- ب. الاستنتاجات النظرية: بعد استكمال الجانب النظري للدراسة يمكن أن نستنتج النقاط الآتية:

1. يؤثر عدم تماثل المعلومات على درجة فرص الحصول على معلومات متساوية في القيمة وبالتالي انخفاض حجم تداول المعلومات بين المتعاملين.
2. يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى قيام الإدارة بإدارة الأرباح مما يؤثر على جودة الأرباح بشكل سلبي وانسحاب المستثمرين بعيدا عن الأسواق.
3. إن تماثل المعلومات يعمل كمؤشر على أداء الوحدة الاقتصادية، فضلا عن كونه مؤشرا يعكس القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

**ثانياً. التوصيات:** تقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:

1. ضرورة توسيع قاعدة الإفصاح وزيادة المعلومات المحاسبية في سياق تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بغية المساواة في الحصول على المعلومة المناسبة حول الاستثمارات والأسواق المالية التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة
2. ضرورة إلزام الوحدات الاقتصادية بإصدار التقارير الدورية للإفصاح والابلاغ المالي تجنباً لاستغلال بعض الأطراف المتعارضة في المصالح للمعلومات قبل الإفصاح الدوري. ويصار الى نشر المعلومات المحاسبية على أوسع نطاق للحد من الآثار السلبية من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
3. ضرورة تفعيل الدور الرقابي للأسواق المالية لضمان جودة المعلومات والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
4. ضرورة تبي الأسواق المالية عقد ندوات وورش عمل لتعريف المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية بمخاطر عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين وأثره على حجم التداول وأيضا أثره على جودة المعلومات.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. إسماعيل، إسماعيل خليل، نعم، ريان، (2012)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، العدد الثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق.
2. الاعرج، محمد ساير، رشوان، عبد الرحمن محمد، (2018)، دور المعايير الدولية في تعزيز جودة التقارير المالية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على شركات الاستثمار.
3. الجاوي، طلال محمد، العبيدي، رافد كاظم، (2014)، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهه منتجها.
4. ريباز، محمد حسين محمد، (2017)، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة سليمانية، كلية الأدرية والاقتصاد، مجلة جامعة تكريت.
5. سكر، مريانا مرزوق متى، (2018)، دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار، دراسة ميدانية على عينة من المصارف بولاية الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.
6. السليحات، نمر عبد الحميد، النمر، منذر بركان، (2014)، قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، العدد الخامس، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق.
7. السيد، أمين، (2004)، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

8. علي، يوسف، ربيع، سميا، (2017)، دور القدرة التنبؤية لأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39 العدد 43.
9. علي، ايمن صابر سيد، (2015)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية.
10. كيسو، دونالد، وايجنت، جيرى، (2005)، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11. محمد، رجب، (2017)، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق الرأس المال المصري، كلية التجارة-جامعة بنها.
12. محمد، جيوار احمد سالار (2006)، اهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها- دراسة على عينة من المستخدمين في المنظمات في محافظة أربيل، رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل العراق.
13. مطر، محمد، السيوطي، موسى، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. مليجي، مجدي، مليجي، عبد الحكيم، (2014)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية.
15. النقيب، كمال عبدالعزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، عمان، الأردن.

#### ثانياً المصادر الأجنبية:

1. Hui-Sung Kao, Tzu-Han Wei, (2014), The effect of IFRS, Information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting.
2. Idiris Varıcı, (2013), The Relationship between Information Asymmetry and the Quality of Audit: An Empirical Study in Istanbul Stock Exchange, The Faculty of Economics and Business Administration, Ondokuzmayıs University, Turkey.
3. Kieso, D.E., Weygandt, J.J., Warfield, T.D., (2012), accounting intermediate, 14th edition, United states of America.
4. Kieso, D.E., Weygandt, J.J., Warfield, T.D., (2019), Wiecek, I.M. and McConomy, B.J., Intermediate Accounting, Volume 2. John Wiley & Sons, 17th edition.
5. Maryam Yousefi Nejad, (2017), IFRS Adoption, Information Asymmetry and FDI, International Conference on Accounting Studies (ICAS), Malaysia.
6. Meily Surianti and Winwin Yadiati, (2017), The Impact of IFRS Adoption, Quality of Accounting Information and Information Asymmetry on Cost of Equity (Analysis in Indonesia Stock Exchange as Emerging Market), International Business Management, Medwell Journals.